

الفصل الخامس

الفرضيات والقرارات والاختفاء الاحصائية

HYPOTHESES , STATISTICAL DECISIONS AND ERRORS

تدعو الحاجة احيانا الى دراسة فرضية معينة مثل افتراض كون النسبة الحقيقية للاصابة بمرض معين هي 20% وأن المتوسط الحسابي الحقيقي لغلة النخلة الواحدة في مجتمع معين من النخيل يساوي 30 كغم . وهذا الامر يتطلب أخذ عينة وتحليل بياناتها لاتخاذ قرار احصائي يقضي بقبولها او رفضها . وترافق قرارات القبول وقرارات الرفض . اخطاء احصائية تمثل في الواقع الثمن الذي يدفعه الباحث عندما يعتمد في قراراته على أسلوب المعاينة .

1-5 الفرضيات

هناك عدة انواع من الفرضيات لا يمكن حصرها بسبب تعلقها بعدة جوانب من مجالات البحث واعتمادها على نوع الاهتمام بهذه الجوانب . واليك بعض الامثلة على هذه الفرضيات .

- النسبة الحقيقية للاصابة في نباتات المجتمع هي 20% . اي ان : $P = 20\%$
- المتوسط الحسابي الحقيقي للمجتمع يساوي 30 . أي أن : $\mu_x = 30$
- المتوسط الحسابي الحقيقي للمجتمع رقم (1) يساوي المتوسط الحسابي الحقيقي للمجتمع رقم (2) : أي أن :

$$\mu_1 = \mu_2$$

- الفرق الحقيقي بين المتوسط الحسابي الحقيقي للمجتمع رقم (1) والمتوسط الحسابي الحقيقي للمجتمع رقم (2) يساوي 5 . أي أن :

$$\mu_1 - \mu_2 = 5$$

ويطلق على كل من هذه الفرضيات « فرضية العدم » Null hypothesis

وتجدر الإشارة الى ان فرضية العدم لا ترتبط فقط بفرضيات التساوي بل انها مصطلح يتعلق بالفرضية التي ينطلق منها الباحث ويحاول اتخاذ قرار احصائي بقبولها او رفضها . وعادة ما يرمز لفرضية العدم بالرمز H_0 . وعليه . فان بإمكاننا إعادة كتابة فرضيات العدم السابقة على النحو التالي :

$$H_0 : P = 20 \%$$

$$H_0 : \mu_x = 30$$

$$H_0 : \mu_1 = \mu_2$$

$$H_0 : \mu_1 - \mu_2 = 5$$

ولو قررنا اختبار الفرضية الاولى على اساس اخذ عينة عشوائية مكونة من 100 نبات من نباتات المجتمع قيد الدرس ووجدنا بينها 20 نباتا مصابا ، فان هذا الحدث سيجعلنا نميل الى قبول صحة الفرضية . ولكن حصولنا على 20 نباتا هو احتمال ضعيف مقارنة لمجموع احتمالات الاعداد الاخرى الممكن الحصول عليها من النباتات المصابة في هذه العينة . وعندها ما عسانا فاعلين لو كان العدد 18 و 24 و 5 او 70 . وهكذا ؟ فهل نقبل الفرضية ام نرفضها ؟ قد نميل الى الاعتقاد بان النسبة الحقيقية هي اقل من 20% عندما نحصل على 5 نباتات مصابة فقط في العينة ، كما نجد انفسنا متحازين الى الظن بان هذه النسبة هي اكثر من 20% فيما لو وجدنا 70 نباتا مصابا . وعليه ، فاننا لانواجه مشكلة عندما نقبل فرضية العدم ، ولكن تشككنا بصحتها يجعلنا في حيرة من امرنا ، فهل نرفض على اساس ان النسبة الحقيقية لا تساوي 20% ام اقل منها ام اكثر منها بشكل عام او بقيمة محددة ؟ . ولعلاج هذا الوضع ولاسباب رياضية سنأتي عليها فيما بعد . فان مسألة وضع الفرضيات تتطلب تحديد « الفرضية البديلة » Alternative hypothesis . ويرمز للفرضية البديلة بالرمز H_1 . وعليه ، يمكن كتابة الفرضيات الاربعة بشكلها المتكامل (اي فرضية العدم والفرضية البديلة) على النحو التالي على سبيل المثال لا الحصر .

$$H_0 : P = 20 \%$$

$$H_1 : P \neq 20 \%$$

$$H_0 : P = 20 \%$$

$$H_1 : P < 20 \%$$

$$H_0 : \mu_x = 30$$

$$H_1 : \mu_x \neq 30$$

$$H_0 : \mu_1 = \mu_2$$

$$H_1 : \mu_1 \neq \mu_2$$

$$H_0 : \mu_1 - \mu_2 = 5$$

$$H_1 : \mu_1 - \mu_2 \neq 5$$

$$H_0 : P = 20 \%$$

$$H_1 : P > 20 \%$$

$$H_0 : P = 20 \%$$

$$H_1 : P = 50 \%$$

$$H_0 : \mu_x = 30$$

$$H_1 : \mu_x < 30$$

$$H_0 : \mu_1 = \mu_2$$

$$H_1 : \mu_1 > \mu_2$$

$$H_0 : \mu_1 - \mu_2 = 5$$

$$H_1 : \mu_1 - \mu_2 = 0$$

2-5 القرارات الاحصائية

في حالة اختبار الفرضيات وفق اسلوب المعاينة . يتطلب الامر اتخاذ قرار احصائي بقبول او رفض فرضية العدم وفق ماتوفره العينة من مؤشرات ومدلولات . وعليه . فان هناك نوعين من القرارات الاحصائية وهي :

- قرار القبول : ويعني القرار ان بيانات العينة لاتدعو للتشكك بصحة الفرضية سواء من الناحية الرياضية او المنطقية .

- قرار الرفض : ان هذا القرار يتخذ عند توفر: لاثبات تدعو للتشكك بصحة الفرضية .

ولا بد لنا من التأكيد على ان قرار القبول لا يعني بالضرورة صحة الفرضية كما ان قرار الرفض لا يجزم بعدم صحتها . ويمكن النظر لهذين القرارين على انهما مؤشران لترجيح القبول او الرفض على اساس مبدأ الاحتمالات . ولتوضيح ماوردناه اعلاه . دعنا نتفحص مسألة اختبار فرضية العدم $H_0 : P = 20 \%$ على اساس اخذ عينة عشوائية مكونة من 100 نبات . فاذا وجدنا 20 نباتا مصابا وهو حدث لا يترك لنا مجالاً للتشكك بصحة الفرضية . الا ان بإمكاننا ان نتساءل حول امكانية الحصول على هذا العدد من مجتمعات قد تكون نسبة الاصابة الحقيقية فيها 30% و 10% و 50% وهل ان الحصول على 20 نباتاً

من عينة عشوائية مكونة من 100 نبات مأخوذة من احد هذه المجتمعات هو حدث مستحيل الوقوع ؟ ان الجواب على هذا التساؤل هو ان الحدث يمكن ومحتمل .

فلو كانت النسبة الحقيقية للاصابة ليست 20% وان العينة اعطتنا دلالة تجعلنا نميل الى قبولها . فاننا بذلك قد توصلنا الى قرار احصائي خاطيء . اي اننا ارتكبنا خطأ احصائياً حيث اننا قبلنا الفرضية في حين كان علينا رفضها . وبنفس الاسلوب . فان حصولنا على حدث يجعلنا نتشكك بصحتها ويقودنا بالتالي لرفضها لحصولنا على 5 نباتات مثلاً لا يخلو من امكانية ارتكابنا لخطأ احصائي وذلك لان حصولنا على هذا العدد هو امر محتمل من الناحية النظرية فيما لو كانت النسبة الحقيقية للاصابة هي 20% وعليه . فان كون قرار الرفض قراراً خاطئاً هو امر محتمل وقد يقود الى ارتكاب خطأ احصائي . ونستطيع ان نستخلص مما سبق ان هناك احتمالاً قائماً ووارداً لأمكانية ارتكابنا خطأ احصائياً سواء في رفضنا او قبولنا لفرضية العدم . وتجدر الإشارة الى أن هاذين الخطأين الاحصائيين يختلفان من ناحية التسمية والتحديد كما هو مبين في الفقرات التالية .

3-5 الاخطاء الاحصائية

الاطعاء الاحصائية التي نحن بصدها تتعلق فقط باتخاذ القرار الاحصائي الخاطيء كأن نقبل فرضية عند وجوب رفضها او نرفضها عند وجوب قبولها ولا علاقة لها بالاخطاء الرياضية (كالجمع او الطرح الخ) او اخطاء تدوين المعلومات الاحصائية .

ان الاخطاء الاحصائية . كما سبق وان ذكرنا . ماهي الا ثمن معقول ومقبول يدفعه الباحث الذي يضطر . لسبب او لآخر ، الى الاعتماد على اسلوب المعاينة لاختبار الفرضية قيد الدرس . واهم الحالات التي يلجأ اليها الباحث فيها الى اسلوب المعاينة هي كبر حجم المجتمع او استحالة الحصول على جميع مفرداته او الكلفة الباهضة في دراسة جميع هذه المفردات . ولا بد لنا من الاشارة الى ان الباحث لا يتعرض لاي خطأ احصائي اذا ما شمل جميع مفردات المجتمع وانه ان تعرض لاي خطأ في قراءاته فان السبب يعود الى اخطاء رياضية او تدوينية والتي يمكن كشفها وتجنبها بالتدقيق والمراجعة والدقة في العمل . فان استبعدنا هذه الانواع من الاخطاء . فان قرار الباحث المعتمد على دراسة جميع عناصر المجتمع هو قرار لا يقبل الشك او الاحتمال ولا يتعرض لاي نوع من الاخطاء الاحصائية لانه قرار أكيد ومحدد . ولتوضيح مفهوم الاخطاء الاحصائية وانواعها دعنا نحاول اختبار

فرضية العدم القائلة بأن نسبة الإصابة الحقيقية بمرض معين في نباتات مجتمع معين هي 20% (أي $H_0: P = 20\%$) وأن قرارنا الإحصائي بقبول أو رفض هذه الفرضية سيعتمد على أساس أخذ عينة من هذا المجتمع لاستحالة شمول جميع نباتاته. ولوفرضنا أيضاً أن البديلة هي أن النسبة الحقيقية للإصابة تختلف عن أو لا تساوي 20% (أي $H_1: P \neq 20\%$).

ورغم أننا لا نعرف حقيقة هذه النسبة في المجتمع، إلا أن هذه النسبة لا تخرج عن نطاق الحالتين التاليتين:

أ- أن النسبة الحقيقية للإصابة هي فعلاً 20%. الأمر الذي يدعو إلى قبول فرضية العدم وأن القرار الإحصائي يكون صائباً إذا دعى إلى قبولها وخاطئاً إذا تطلب رفضها. أي أن مجال ارتكاب الخطأ الإحصائي في هذه الحالة يرتبط بقرارات الرفض. ويطلق على الخطأ الإحصائي هذا «الخطأ من النوع الأول».

ب- أن النسبة الحقيقية للإصابة تختلف عن أو لا تساوي 20%. وهذا يعني أن فرضية العدم غير صحيحة وأن الفرضية البديلة هي الصحيحة وأن أي قرار إحصائي يدعو إلى قبول فرضية العدم هو قرار خاطئ، وأن قرار الرفض هو القرار الصائب. ويبدو واضحاً في هذه الحالة أن الخطأ الإحصائي يرتكب في حالة اتخاذ قرار بقبول فرضية العدم ويطلق على الخطأ الإحصائي في هذه الحالة «الخطأ من النوع الثاني».

ورغم أننا لا نعرف حقيقة النسبة المئوية للإصابة في المجتمع، إلا أن من الواجب علينا أن يكون طموحنا هو اتخاذ القرارات الصائبة باحتمال كبير واتخاذ القرارات الخاطئة بأقل احتمال ممكن.

وباستطاعتنا تلخيص الأفكار الواردة أعلاه على النحو المبين في الجدول رقم 5.

		نوع القرار الاحصائي الخاص بـ			
		فرضية العدم		الفرضية البديلة	
		H_0	H_1	H_0	H_1
		هو	هو	هي	هي
بيانات آتية من مجتمع يتصف بكون	فرضية العدم	صواب	خطأ	غير صحيحة	صحيحة
	(H_0)	صواب	خطأ	غير صحيحة	صحيحة
يجب ان يكون الاحتمال	فرضية العدم	صواب	خطأ	غير صحيحة	صحيحة
	(H_0)	صواب	خطأ	غير صحيحة	صحيحة
Type I Error					
	خطأ من النوع الاول	القبول	الرفض	صحيحة	غير صحيحة
Type II Error					
	خطأ من النوع الثاني	القبول	الرفض	صحيحة	غير صحيحة

ومما تقدم ، يمكننا تعريف الخطأين الاحصائيين على النحو التالي :

للخطأ من النوع الاول Type II Error : هو الخطأ الاحصائي الناتج عن رفض فرضية العدم وهي صائبة .

الخطأ من النوع الثاني Type I Error : هو الخطأ الاحصائي الناتج عن قبول فرضية العدم وهي خاطئة .

4-5 مستوى المعنوية

لقد ذكرنا اعلاه احتمال ارتكابنا لاحد الخطأين الاحصائيين في حالة اختبار فرضية العدم بأسلوب المعاينة وتبني قرار احصائي يقضي بقبولها أو رفضها . ولتوضيح هذه الفكرة دعنا نناقش القرارين الاحصائيين (قرار القبول وقرار الرفض) بخصوص فرضية العدم المتعلقة بكون نسبة الاصابة بمرض معين لنباتات مجتمع هي 50% وعلى أساس اختيار عشرة نباتات بطريقة عشوائية . أي أن :

$$(H_0 : P = 0.5)$$

وقبل الشروع بعملية الاختيار العشوائي الميداني للنباتات العشرة . فان بإمكاننا الاستعانة بمبادئ الاحتمالات لاجراء عمليات رياضية مكتيبة توصلنا في النهاية الى تحديد قراري القبول والرفض . وبما اننا نعلم مسبقا ان عدد النباتات المصابة في العينة المنشودة يتراوح بين 0 : 10 . فان ذلك يعني اننا عاجزون من الناحية النظرية . عن رفض فرضية العدم هذه حتى وان جاءت العينة خالية من النباتات المصابة او ان جميع نباتاتها مصابة . ورغم قبولنا بهذه الحقيقة فاننا نعلم ايضا ان الاحتمالات المرافقة لحصولنا على 0 و 10 و 2 ... 9 و 10 نباتات مصابة في العينة يختلف من حالة لآخرى . اي اننا من الناحية النظرية نتوقع الحصول على اعداد معينة من النباتات المصابة (مثل 4 و 5 و 6 على سبيل المثال) باحتمالات اكبر من غيرها انطلاقا من الافتراض المبدئي بكون فرضية العدم صحيحة . وهذا يعني اننا نشعر بنوع من الاطمئنان على امكانية صحة الفرضية وبالتالي الميل الى قبولها في حالة حصولنا على اعداد معينة من النباتات المصابة . في حين يساورنا القلق والتشكك بصحتها والانحياز الى رفضها في حالة حصولنا على اعداد معينة اخرى من النباتات المصابة . والامر الذي يميز الاطمئنان الى او التشكك في هذا أو ذاك العدد من النباتات المصابة في العينة هو احتمالاتها النظرية . فلوانطلقنا من الافتراض المبدئي على ان فرضية العدم صحيحة . فان الاعداد المختلفة من النباتات المصابة الممكن الحصول عليها من عينة عشوائية مكونة من عشر نباتات واحتمالاتها المناظرة موضحة في الجدول رقم (5) . علما بان هذه الاحتمالات محسوبة وفق قانون ذي الحدين . جدول رقم (5) : عدد النباتات المصابة (X) واحتمال الحصول عليها على فرض ان فرضية العدم ($H_0 : p_1 = 0.5$) صحيحة

عدد النباتات المصابة	احتمال الحصول على العدد المطلوب
X	$P(X)$
0	0.000977
1	0.009766
2	0.043945
3	0.117188
4	0.205078
5	0.246094
6	0.205078
7	0.117188
8	0.043945
9	0.009766
10	0.000977
	1.000002

(اختلف عن الواحد الصحيح بسبب التقريب)

ومن تفحص البيانات الموجودة في الجدول رقم (2-5) . فاننا ندرك ان الحصول على خمسة نباتات هو الحدث الأكثر احتمالاً بينما يتميز العددين (10,0) باقل الاحتمالات . فلو قررنا بناء قرار رفض يستند في الاساس على ضالة احتمالات بعض الاحداث (اعداد النباتات المصابة في العينة) والتشكك في صحة فرضية العدم ان وقعت مثل هذه الاحداث وبالتالي الى المجازفة برفض صحة تلك الفرضية حتى وان كانت صحيحة حقاً . فان ذلك يعني :

- ضرورة البدء بشمول الحالات الاقل احتمالاً (مثل 0, 1, 9, ...) في قرارات الرفض المختلفة .
- ان قرار الرفض لا يعني الجزم بعدم صحة الفرضية وانه بالتالي قد يكون قراراً احصائياً خاطئاً فيما لو كانت فرضية العدم صحيحة حقاً .
- ان احتمال كون قرار الرفض قراراً خاطئاً (أي الخطأ من النوع الأول) يساوي مجموع احتمالات الحالات المشمولة به والمحسوبة على افتراض كون فرضية العدم صحيحة .

واليك نموذجاً من قرارات الرفض الممكن تبنيها في هذه الحالة واحتمالات كونها قرارات خاطئة (جدول (3-5)

جدول 5 - 3 : بعض قرارات الرفض واحتمالات اتخاذها

رمز قرار الرفض	الحالات المشمولة بقرار الرفض (عدد النباتات المصابة في العينة) .	مستوى الخطأ من النوع الأول (احتمال كون قرار الرفض قراراً خاطئاً)
أ -	10, 0	$0.2\% = 0.000977 + 0.000977$
ب -	9, 1, 10, 0	$2.1\% = (0.009766)(2) + (0.000977)(2)$
ج -	8, 2, 9, 1, 10, 0	$10.9\% = \dots$

ولاختبار أحد قرارات الرفض الثلاثة المذكورة اعلاه دعنا أولاً نفسر ما يعنيه كل منها :

- قرار الرفض رقم (أ) يعني اننا نرفض صحة فرضية العدم في حالة عدم حصولنا على نبات مصاب بين النباتات العشرة في العينة أو أن جميعها مصابة وأن احتمال

كون قرار الرفض هذا قراراً خاطئاً هو 0.2% وهذا يعني ان من بين كل (1000) قرار رفض نتوقع ان يكون فيها قراران خاطئان .

- قرار الرفض رقم (ب) يتطلب رفض صحة فرضية العدم اذا جاءت العينة محتوية على 10 أو 9 أو 0. أي امكانية وجود (21) قراراً خاطئاً من بين كل الف قرار رفض من هذا النوع أو ما يعادل (2) من القرارات الخاطئة لكل (1000) قرار .

قرار الرفض رقم (ج) يتطلب رفض فرضية العدم في حالة شمول العينة على 10 أو 8 أو 2 أو 0 نباتات مصابة وأن احتمال كونه قراراً خاطئاً هو 10.9% أو ما يوازي (109) قرارات خاطئة لكل (1000) قرار رفض أو حوالي (11) قراراً خاطئاً لكل 100 قرار من قرارات الرفض الاحصائية هذه .

وإذا سلمنا جديلاً بأن فرضية العدم صحيحة حقاً ، فإن بإمكاننا تلخيص النتائج التي توصلنا إليها على النحو المبين في الجدول 5 - 4 .

جدول 5 - 4 : بعض قرارات الرفض ومواصفاتها

رمز قرار الرفض	حدود الرفض (عدد النباتات المصابة)	حدود القبول (عدد النباتات المصابة)	احتمال كون قرار الرفض قراراً خاطئاً (الخطأ من النوع قراراً صائباً)	احتمال كون قرار الرفض قراراً صائباً (الأول)
أ	10,0	9-1	0.2%	99.8%
ب	10,9,1,0	8-2	2.1%	97.9%
ج	10,9,8,2,1,0	7-3	10.9%	89.1%

وبما أن مايشغل بالنا في هذه الحالات هو امكانية ارتكابنا أخطاء احصائية نتيجة لأنخاذنا قرارات احصائية تستند على ماتأتي به العينة من معلومات فقد أطلق على حجم (او مقدار) احتمال ارتكابنا للخطأ من النوع الأول بالمصطلح « مستوى المعنوية » والذي يرمز له عادة بالحرف (α) والذي يلفظ « الفا » . أي أن مستوى المعنوية هو نسبة مئوية تمثل مجموع احتمالات الحالات المشمولة بقرار الرفض الخاطيء .

وعليه ، يمكن تحديد مستوى المعنوية المناظر لكل من قرارات الرفض الثلاثة على النحو التالي :

رمز قرار الرفض	مستوى المعنوية (α)
أ	0.2 /
ب	2.1 /
ج	10.9 /

وتجدر الإشارة الى أن اختبار قرار الرفض المناسب يعتمد على مستوى المعنوية الذي يحدده اويقبله الباحث . وقد أصبح من الأمور المتفق عليها بين العاملين في مجال البحوث الزراعية المختلفة هو اعتبار مستوى المعنوية الذي يتراوح بين 1% / 5 مقبولاً بشكل عام لأختبارات عديدة نظرية وعملية ستطرق الى بعضها في البند (5 5) . واذا سايرنا هذا الأجماع . فأننا سنختار قرار الرفض رقم (ب) .

ولا يفوتنا أن نذكر أننا بأختيارنا لقرار الرفض رقم (ب) . فإن ذلك يعني مايلي :

- لقد توصلنا مكتيباً وعلى أساس نظري انطلق على افتراض صحة فرضية العدم بأن حدود قرار الرفض والقبول هو كما مبين أدناه :

عدد النباتات المصابة	0	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
القرار الإحصائي	رفض	قبول	قبول	قبول	قبول	قبول	قبول	قبول	قبول	قبول	رفض

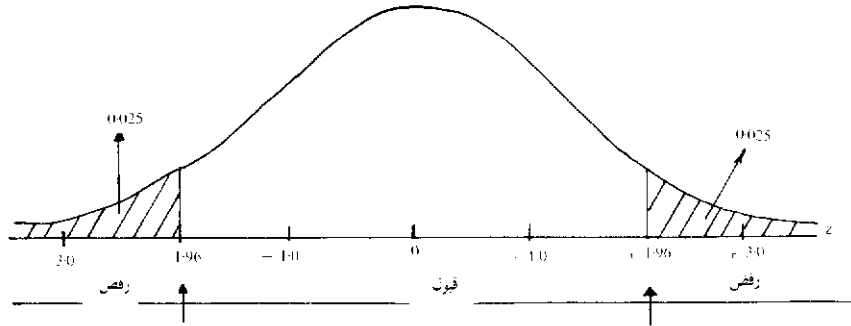
- إذا أخذنا عينة عشوائية مكونة من (10) نباتات من مجتمع النباتات قيد الدرس ووجدناها خالية من أي نبات مصاب او على نبات مصاب واحد فقط او 9 و 10 نباتات مصابة فأننا نرفض صحة فرضية العدم رغم ادراكنا بإمكانية ارتكابنا قراراً إحصائياً خاطئاً بأحتمال يساوي 2.1 / (أي $\alpha = 2.1 / = 0.021$) .

ولابد أن يكون القاريء قد ادرك بأن المتغير الذي أستخدمناه في مثالنا أعلاه (وهو عدد النباتات المصابة) هو متغير غير مستمر (او متقطع) . أما اذا كان المتغير متغيراً مستمراً كالطول او الوزن او ماشابههما . فإن مستوى المعنوية يمثل نسبة المساحة التي تشكلها

الحالات المشمولة بقرار الرفض من المساحة الكلية والتي تساوي الواحد الصحيح (او 100% ، واليك أمثلة تتعلق بأستخدامات مستوى المعنوية مع المتغيرات المستمرة :

مثال 1-5

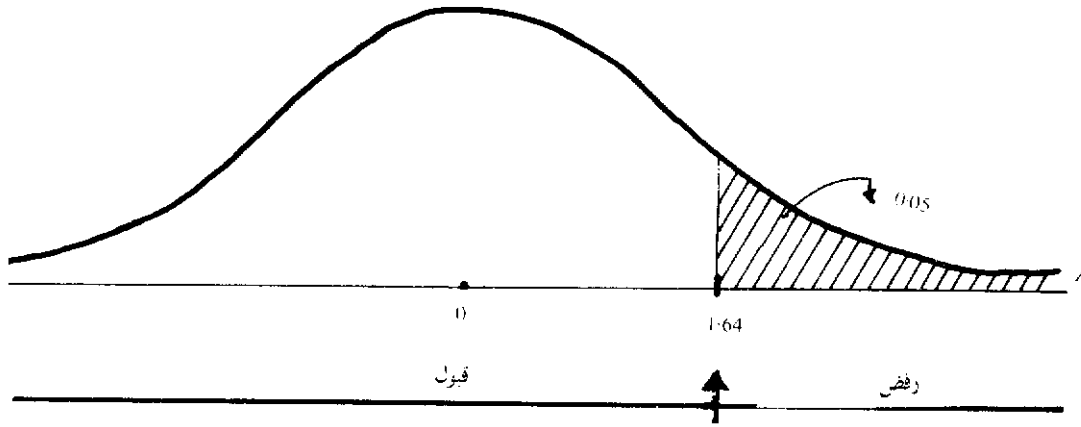
الشكل 1-5 يبين مايعنيه مستوى المعنوية 5% لقرار رفض يتعلق بفرضية عدم معينة (ولتكن $H_0 : \mu_x = 10$) ضد فرضية بديلة $(H_1 : \mu_x \neq 10)$ وأعتماذ أتخاذ قرار الرفض على أساس أخذ عينة وحساب متوسطها الحسابي وأستخدام اختبار Z (التوزيع المعتدل القياسي) كما سيذكر بتفاصيل أكثر فيما بعد :



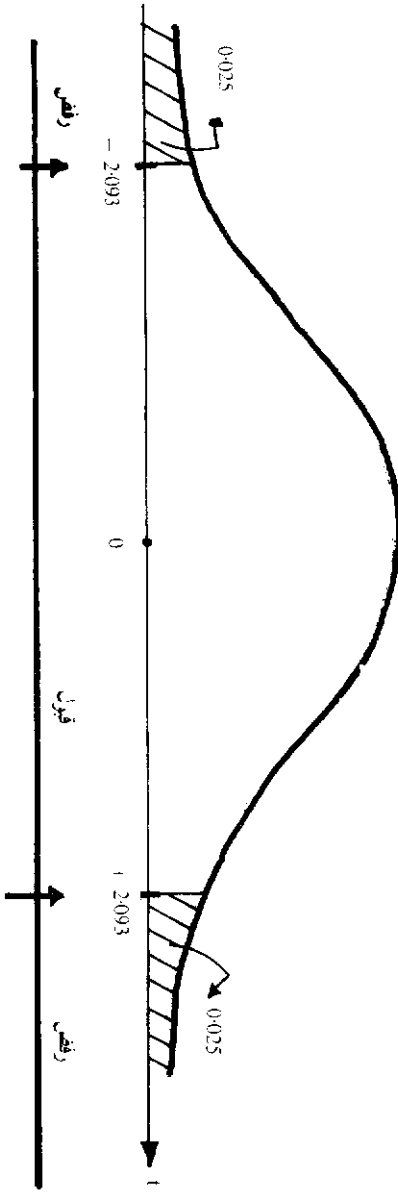
الشكل (1-5) : قيمة Z لقرار رفض $\alpha = 0.05$ وجهى التوزيع Z .

مثال 2-5 الشكل 2-5 يبين مايعنيه مستوى المعنوية 5% لقرار رفض يتعلق بفرضية عدم معينة (ولتكن $H_0 : \mu_x = 10$) ضد فرضية بديلة $(H_1 : \mu_x > 10)$ وأعتماذ أتخاذ قرار الرفض على أساس أخذ عينة وحساب متوسطها الحسابي واستخدام اختبار Z .

مثال 3-5 الشكل 3-5 يبين استخدام مستوى المعنوية 5% لقرار رفض يتعلق
 بفرضية عدم معينة (ولتكن $H_0: \mu_1 = \mu_2$) ضد الفرضية البديلة $(H_1: \mu_1 \neq \mu_2)$
 على أساس اختبار عييتين تضمنان 19 درجة حرية واستخدام التوزيع المعتدل t :



الشكل (2-5) : - قيمة λ مناظرة لقرار رفض $\lambda = 0.05$ من جهة واحدة من التوزيع .



النموذج (3 - 5) - قيمة t المناظرة لقرن رفض ($df = 19, \alpha = 0.05$)

5-5 العلاقة بين الخطأ من النوع الأول والخطأ من النوع الثاني

ولورجعنا الى البند السابق (4 5) وناقشنا مجدداً ما يترتب على اختيارنا لقرار الرفض رقم (ب) المتضمن رفض فرضية العدم ($H_0 : P = 0.5$) اذا جاءت العينة العشوائية ذات العشرة نباتات غير حاوية على أي نبات مصاب او كان فيها نبات واحد او 9 او 10 نباتات مصابة وقد بينا أن احتمال اتخاذ قرار رفض خاطيء هو 2.1% (اي ان $\alpha = 2.1\%$) فيما لو كانت فرضية العدم صحيحة حقاً. ولا يخفى أن تبني قرار الرفض هذا يعني بالضرورة قبول فرضية العدم اذا كانت العينة تحوي على عدد من النباتات المصابة يتراوح بين 2 و 8 كما أن قرار القبول هذا هو قرار صائب مادامت فرضية العدم صحيحة حقاً. وبما أننا لانعرف حقيقة فرضية العدم (أي هل هي حقاً كما ثبتناها او أنها شيء آخر؟). فأن قبولنا لها في هذه الحالة يجب الا ينظر اليه على أنه جزم قاطع بصحتها اذ أنه في الواقع لا يتعدى الانطباع بعدم وجود دلائل تشكك بصحة فرضية العدم. والدليل على ذلك هو إمكانية حصولنا على عدد من النباتات المصابة يتراوح بين 2 و 8 في عينة عشوائية مكونة من 10 نباتات حتى وأن كانت النسبة الحقيقية للأصابة في المجتمع تختلف عما ورد في فرضية العدم. أن حصولنا على هذه الأعداد محتمل فيما لو كانت النسبة الحقيقية للأصابة هي 25% او 90% بدلاً من 50% على سبيل المثال لا الحصر. فأن كانت النسبة الحقيقية للأصابة تختلف عن التي وردت بفرضية العدم وأن العينة شملت على أحد الأعداد الواقعة بين 2 و 8 فأن قبولنا لها على أنها صحيحة وفق ما يفرضه علينا قرار الرفض رقم (ب) هو قرار احصائي خاطيء يقود الى الخطأ الاحصائي الذي أطلقنا عليه «الخطأ من النوع الثاني». أما درجة احتمال وقوعنا في هذا الخطأ فأنها تعتمد على مستوى النسبة الحقيقية للأصابة ومدى اختلافها عن القيمة المثبتة لها في فرضية العدم. فكلما كانت النسبة الحقيقية قريبة على القيمة المثبتة لها في فرضية العدم كلما زاد احتمال ارتكابنا للخطأ من النوع الثاني والعكس صحيح. وهذا يعني أننا لانستطيع تحديد احتمال وقوعنا في الخطأ من النوع الثاني دون أن نثبت قيمة محددة للفرضية البديلة بجانب فرضية العدم.

ولأعطاء صورة واضحة وبالارقام للعلاقة بين احتمال الخطأ من النوع الأول (α) واحتمال الخطأ من النوع الثاني (β). دعنا نأخذ قرار الرفض (ب و ج) ونعتمد على حدود الرفض والقبول المرتبطة بهما ونحدد حجم (α) و (β) على اعتبار الفرضية البديلة هي أما $(H_1 : P = 25\%)$ و $(H_1 : P = 90\%)$ بالتناوب.

ويبين الجدول رقم (5-5) عدد النباتات المصابة الممكن الحصول عليها داخل عينة مكونة من عشرة نباتات مع الأاحتمالات المناظرة لها تحت كل من الفرضيتين البدليتين .

جدول رقم (5-5) اعداد النباتات المصابة واحتمالاتها تحت فرضيتين بدليتين

الاحتمالات تحت فرضيتين بدليتين		عدد النباتات المصابة
$P = 0.90$	$H_1 : P = 0.25$	X
0.000000	0.056313	0
0.000000	0.187711	1
0.000000	0.281567	2
0.000009	0.250282	3
0.000138	0.145998	4
0.001488	0.058399	5
0.011160	0.016222	6
0.057396	0.003089	7
0.193710	0.000386	8
0.387420	0.000028	9
0.348679	0.000001	10
1.000000	0.999996	المجموع

وبامكاننا الان تحديد العلاقة بين الخطأ من النوع الاول والخطأ من النوع الثاني على اساس تبني احد قراري الرفض (ب وج) وحساب احتمال ارتكاب هذين الخطأين على افتراض أن فرضية العدم ($H_0 : P = 0.5$) صحيحة حقاً وأن الفرضية البديلة ($H_1 : P = 0.5$) او الفرضية البديلة ($H_1 : P = 0.90$) هي الصحيحة .
ويبين الجدول رقم 5 - 6 احتمالات ارتكاب الاخطاء الاحصائية تحت الحالات الثلاثة المذكورة اعلاه .

الجدول رقم (5-6) : احتمال ارتكاب احد الخطأين الاحصائيين تحت البدائل الثلاثة الخاصة بحقيقة فرضية العدم ووفق قراري الرفض ب و ج ...

رمز قرار حدود الرفض احتمال ارتكاب خطأ احصائي على فرض كون النسبة الرفض (عدد النباتات الحقيقية للاصابة هي : المصابة في العينة

$P = 0.90$	$P = 0.25$	$P = 0.5$		
فرضية العدم () (الفرضية البديلة) (الفرضية البديلة)				
خطأ من النوع الثاني	خطأ من النوع الثاني	خطأ من النوع الاول		
β	β	α		
26.4%	75.6 %	2.1%	10,9,1,0	ب
7.0%	47.4%	10.9%	10,9,8,2,1,0	ج

وتجدو الاشارة الى ان β تمثل احتمال الخطأ الاحصائي الناتج عن قبول فرضية العدم وهي غير صحيحة . وعليه ، فان الرقم 75.6% مثلا هو مجموع احتمال الحصول على 2 او 3 او 4 او 5 او 6 او 7 او 8 نباتات في العينة على اساس ان الفرضية البديلة ($H_1 : P = 0.25$) هي الصحيحة وان قرار الرفض رقم (ب) يتطلب قبول صحة فرضية العدم عند حصولنا على اي من هذه الاعداد .

ومن تفحص المعلومات الواردة في الجدول (5-6) اعلاه يتبين لنا ان العلاقة بين احتمال ارتكاب الخطأ من النوع الاول واحتمال ارتكاب الخطأ من النوع الثاني هي علاقة عكسية ، اي كلما قلت قيمة (α) كلما زادت قيمة (β) والعكس صحيح . وهذا يعني ان اصرارنا على التقليل من احتمال ارتكاب قرارات رفض خاطئة يزيد من احتمال اتخاذ قرارات قبول خاطئة ، اي ان الاتجاه نحو تخفيض قيمة مستوى المعنوية (α) الى حد صغير جدا لا يمكن اعتباره تحفظا علميا صحيحا . وعليه ، فان الامر يتطلب من الباحث ان يوازن بين مستوى المعنوية (α) والخطأ من النوع

الثاني (β) . وهذه الحقيقة هي إحدى المبررات التي جعلت الباحثين يميلون إلى تبني الحدود من 1% إلى 5% كحدود مقبولة لمستوى المعنوية .

ولابد لنا من الإشارة في هذه المرحلة إلى نقطة هامة وهي أن فرضية العدم هي فرضية واحدة محددة . ($H_0: P=0.50$ على سبيل المثال) يضعها الباحث أو تعطي له وأن بإمكانه التعامل معها وفق مستوى معنوية معين (α) وما يترتب على ذلك من رفض أو قبول لصحتها . وفي هذه الحالة ، فإن الباحث يعلم فقط مقدار احتمال ارتكابه للخطأ من النوع الأول (أي الرفض عندما تكون فرضية العدم صحيحة) وأنه عندما يرفض فرضية العدم فإنه يفعل ذلك لتشككه بصحتها وميله للاعتقاد بأنها ليست كما حددت . وهذا يعني أنه يقبل الفرضية البديلة التي تشير إلى عدم المساواة فقط (أي $H_1: P \neq 0.50$ على سبيل المثال) . كما أنه والحالة هذه لا يعرف احتمال ارتكابه للخطأ من النوع الثاني (β) عندما يقبل بصحة فرضية العدم إلا عندما تعطي له فرضية بديلة محددة القيمة ($H_1: P = 0.25$ على سبيل المثال) . وبما أن الفرضيات البديلة لا حصر لها ، فإن على الباحث الاكتفاء بالتحديد بمستوى المعنوية المحدد له وتبني الفرضية البديلة التي تشير إلى عدم المساواة اللهم إلا إذا حددت له فرضية بديلة أو أن لديه قناعة ذاتية مستندة إلى مبررات علمية تجعله يميل إلى اعتبار قيمة محددة للفرضية البديلة .

5 - 6 تأثير حجم العينة على الخطأ بين الاحصائيين (α و β)

يمكن توضيح تأثير حجم العينة على الخطأ بين الاحصائيين من خلال مقارنة قيمتهما تحت الحالتين التاليتين :

أ - رفض فرضية العدم ($H_0: P = 0.5$) في حالة الحصول على 0 أو 1 أو 9 أو 10 نباتات مصابة في عينة عشوائية حجمها 10 نباتات رغم أنها صحيحة (الخطأ α) وقبولها فيما عدا ذلك مع افتراض كون الفرضية البديلة ($H_1: P = 0.25$) صحيحة (الخطأ β) .

ب - رفض فرضية العدم ($H_0: P = 0.50$) في حالة الحصول على 0 أو 1 أو 2 أو 3

او 4 و 16 و 17 و 18 و 19 و 20 نباتاً مصاباً في عينة عشوائية حجمها 20 نباتاً رغم أنها صحيحة (الخطأ α) وقبولها فيما عدا ذلك مع افتراض كون الفرضية البديلة صحيحة ($H_1 : P = 0.25$) .

فاذا ما أجرينا الحسابات المتعلقة بقيم α و β في الحالة (ب) بأسلوب مماثل لما أتبعناه في البند (5-5) لتوصلنا الى النتائج المبينة في الجدول رقم (7-5) .

الجدول رقم (7-5) : قيم α و β محسوبة لعينتين مختلفتي الحجم

احتمال ارتكاب خطأ احصائي على فرض أن النسبة الحقيقية للأصابة هي :		حجم العينة
$P = 0.25$	$P = 0.50$	
(الفرضية البديلة) β	(فرضية العدم) α	
75.6 %	2.1 %	10
58.51 %	1.18 %	20

وبلاحظ من الجدول السابق ان زيادة حجم العينة يؤدي الى تخفيض احتمال ارتكاب كلا الخطأين في آن واحد . وهذا يعني أن الحيلة الفعالة لتخفيض احتمالات الأخطاء الأحصائية تكمن في زيادة حجم العينة الى الحد الممكن عملياً .

7-5 قوة الاختبار Power of test

عادة ما يقوم الباحث بأختيار مستوى معنوية (α) على أساس خطورة ورفض فرضية العدم (H_0) عندما تكون صحيحة . وفي هذه الحالة فإن احتمال قبول فرضية العدم في حالة كونها صحيحة تساوي ($1 - \alpha$) . ولا بد للباحث أن لا يغفل إمكانية قبول فرضية العدم (H_0) عندما تكون الفرضية البديلة (H_1) هي الصحيحة . وبما أن الخطأ من النوع الثاني (β) يمثل احتمال قبول فرضية العدم (H_0) عندما تكون الفرضية البديلة (H_1) هي الصحيحة ، فإن احتمال قبول الفرضية البديلة (H_1) في حالة كونها صحيحة يساوي ($1 - \beta$) . ويطلق على الاحتمال ($1 - \beta$) مصطلح « قوة الاختبار » .

فلو قارنا قوة الأختبار لكل من القرارين ب و ج في الجدول 5 - 6 لوجدناه مساو

الى $0.244 = 1 - 0.756$ بالنسبة لقرار ب ومساو الى $0.526 = 1 - 0.474$ بالنسبة
لقرار ج . أي ان قرار الرفض ج بحدوده الأكثر . يضمن احتمال أكبر لقبول الفرضية
البديلة $H_1 : p = 0.25$ في حالة كونها صحيحة .

تمارين

1-5 ما الفرق بين الخطأ من النوع الأول والخطأ من النوع الثاني ؟
2-5 يدعى احدهم ان نسبة الاصابة بمرض الضحم في نباتات الحنطة في حقل

معين هي 10% .

المطلوب :

(أ) ما هي حدود قرار الرفض الذي يضمن عدم تجاوز مستوى المعنوية

(α) 5% اذا كان حجم العينة 20 نباتاً ؟

(ب) ما هي قيمة الخطأ من النوع الثاني (β) التي توافقت قرار الرفض المتخذ

في الخطوة (أ) لو كانت نسبة الاصابة 20%

(ج) في ضوء نتائج (أ) و (ب) اعلاه : ماهي قيمة قوة الاختبار ؟

3-5 يدعى باحث في مجال الطب البيطري ان استخدام مادة الفورمالين المثبتة

(fixative) بتركيز 3% تحفظ 60% من جنث الحيوانات المشرحة لغرض

دراستها تشريحياً سالمة بعد مرور فترة شهر واحد .

المطلوب :

(أ) ما هي حدود قرار الرفض الذي يضمن عدم تجاوز مستوى المعنوية

(α) 5% اذا كان حجم العينة هو 10 جنث معالجة بالفورمالين المثبتة ؟

(ب) ما هي قيمة الخطأ من النوع الثاني (β) التي توافقت قرار الرفض المتخذ

في (أ) اعلاه لو كانت نسبة الجنث التي ستبقى سالمة هي 40% .